

الفصل السادس

تأسيس العلاقات
بين إسرائيل وقطر

obeikandi.com

وأخيرا خرج رئيس الوزراء شمعون بيريز إلى زيارة سلطنة عمان وقطر في ١ أبريل ١٩٩٦. في البداية سافر إلى صلالة، ذلك الميناء الجميل الذي يقع في جنوب سلطنة عمان، حيث التقى هناك السلطان قابوس وبحث معه مسيرة السلام والقضايا الاقتصادية المطروحة على ساحة المناقشات في إطار العلاقات بين الجانبين. وكان اللقاء مع السلطان قابوس، الذي عقد في قصر سلطان عمان، تأكيداً على دعم سلطنة عمان الفاعل لعملية السلام ورغبتها في إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، وخاصة في المجال الاقتصادي. وفي اليوم التالي لزيارة صلالة، أقلع وفد شمعون بيريز فجرا على متن رحلة جوية مباشرة إلى الدوحة، للقيام بأول زيارة يجريها رئيس وزراء إسرائيل إلى قطر.

ووصلت أنا إلى الدوحة قبل أيام قليلة من وصول وفد رئيس الوزراء، من أجل إعداد الترتيبات اللازمة للزيارة. وكانت الاستعدادات كبيرة جدا لدى المضيفين القطريين، وكانوا يولون اهتماما كبيرا لنجاح هذه الزيارة بكل أبعادها، بداية من أبعادها السياسية الواسعة وانتهاء بالتفاصيل اللوجستية، وكان ذلك واضحا تماما في كل أفعالهم وتعبيراتهم. وأدرك كبار مسؤولي وزارة الخارجية القطرية ومسؤولو مكتب الأمير جيدا أن مجرد إجراء هذه الزيارة ستشكل، من وجهة نظر قطر، اجتيازا لحاجز سياسي قد يثير خلافا ومعارضة كبيرة في العالمين العربي والإسلامي - وقبل الجميع في السعودية، جارتها الكبرى. ومن وجهة نظرهم كانت تداعيات الزيارة بعيدة المدى، وتتجاوز دورها المهم الذي لعبته الزيارة نفسها في دفع العلاقات بين قطر وإسرائيل، وتشكل اختبارا لمكانة قطر في المنطقة وللسياسة الخارجية القطرية الجديدة، التي سعت إلى دعم عملية السلام علانية.

لم يغفل القطريون أية ترتيبات معتادة في زيارات قادة الدول. فمع هبوط طائرة

رئيس وزراء إسرائيل حظي باستقبال رسمي، بما في ذلك العرض العسكري في مطار الدوحة الدولي، وعزف السلام الوطني ورفع علم الدولتين. وما زلت أذكر جيدا مشاعر الانفعال الكبير الذي سيطر على الوفد الإسرائيلي لرؤيته فرقة الموسيقى العسكرية القطرية تعزف السلام الوطني الإسرائيلي «هتيكفا» (وتعني «الأمل» بالعبرية)، الذي نقلت كماته ولحنه لأول مرة قبل وقت قصير من ذلك إلى القطريين، بينما يرفرف في الخلفية علم إسرائيل بلونه الأبيض والأزرق، إلى جانب العلم القطري. ومع شدة التغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة آنذاك، يظل هذا المشهد من وجهة نظري أفضل تجسيد للجهود المبذولة لتحقيق التغيير وإقامة علاقات مع دول عربية، التي كانت حتى الأمس القريب محسوبة على الدول التي ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود - وربما يأتي اليوم الذي تقيم فيه إسرائيل علاقات مع المملكة العربية السعودية.

وخلال الزيارة التقى شمعون بيريز مع الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومع وزير خارجية قطر. واستأثرت القضايا السياسية الرئيسية المطروحة على الساحة بمكانة مركزية في المباحثات، بما في ذلك المحادثات الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين، والمسارين السوري واللبناني. وأعرب الأمير عن قلقه إزاء الوضع الذي يعيش فيه الفلسطينيون، وتطرق رئيس الوزراء بيريز إلى الخطوات المطلوبة لدفع عملية السلام. كما تم التوسع في بحث الإمكانيات القائمة لدفع العلاقات بين إسرائيل وقطر، وخاصة في المجال الاقتصادي، مثل إمكانية التوقيع على اتفاقيات لتشجيع التجارة والاستثمار ومنع ازدواجية الضرائب، وتشجيع وفود رجال الأعمال والصناعة على السفر إلى البلدين.

وحظيت الزيارة بتغطية صحفية واسعة في قطر نفسها، وكذلك في بقية دول

المنطقة. وأعلنت وكالة الأنباء القطرية أن زيارة بيريز تجري «في إطار خطوات بناء الثقة التي تستهدف تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط». وأشاد وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بنجاح الزيارة في مقابلة منحها لتلفزيون «إم بي سي» MBC، وأشار في سياقها إلى أنه «عندما يكون هناك سلام شامل بين العرب وإسرائيل، سيكون لذلك ثمن بالضرورة في صورة تطبيع بين العرب وإسرائيل».

وفي نفس الوقت احتلت عناوين حفل الاستقبال الذي نظمته قطر بمناسبة زيارة رئيس الوزراء بيريز إلى الدوحة، والذي عقد في ٢ أبريل ١٩٩٦، في قصر الأمير الفاخر المخصص للضيوف الرسميين، وفيه تم التوقيع على فتح «مكاتب تمثيل تجاري» بين إسرائيل وقطر. ومن الجانب القطري، قام نائب وزير المالية والاقتصاد والتجارة يوسف كمال (الذي تم تعيينه لاحقا وزيرا للمالية في قطر) بالتوقيع على الاتفاقية، التي وقع عليها من الجانب الإسرائيلي نائب مدير وزارة الخارجية «يوآف بيرن». ووقف من خلفهم رئيس حكومة إسرائيل ووزير خارجية قطر، اللذين شرفا الحدث بحضورهما. وعقد الاحتفال في قاعة مكسوة بالرخام، يتدلى من سقفها سلاسل من النجف الفاخر، وتم خلال الحفل التأكيد على الأهمية التاريخية لأول اتفاق رسمي بين قطر وإسرائيل. وإلى جانب الاتفاق المتبادل لفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسية، التي تستهدف دفع العلاقات «التجارية والسياحية والزراعية والصناعية والبحثية والتكنولوجية بين الدولتين»، تطرقت التفاهات المكتوبة أيضا إلى أهمية تحقيق «سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط».

وأضيف إلى الشعور بالرضا لدى الوفد الإسرائيلي، شعور بالاندهاش أيضا من حجم الانجاز الذي تحقق. وعلى ما يبدو، نجحت الأحداث المحيطة في خلق انطباع

بأن الحديث يجري عن تطور طبيعي تقريبا. ولكن بنظرة أكثر تعمقا، كان واضحا أن التوازنات السياسية الواعية والمصالح الماثلة للعيون لم تكن قادرة لوحدها على توفير الظروف اللازمة لتوقيع قطر على الاتفاق مع إسرائيل. فأمام المخاطر المرتبطة بخطوة كهذه، كان اجتياز الخطوط يتطلب قرارا لا شعوريا جريئا من جانب الأمير القطري الشاب، من الصعب شرحه كاملا اليوم.

قبل توقيع الاتفاق بدقائق، عندما استضاف الأمير القطري رئيس وزراء إسرائيل في قصره المطل على شاطئ خليج الدوحة، كان بالإمكان ملاحظة رمز يشير إلى شيء آخر لعب دورا حاسما في شق الطريق الذي تحقق. ففي كلمته أمام أعضاء الوفدين الذين تجمعوا في غرفة الضيافة الواسعة، المرصعة بمقاعد واسعة وملونة وفاخرة، عبرت نبرة صوت ولغة جسد أمير قطر عن التراث الذي تطور على مدى أكثر من ٢٠٠ سنة. فخلال هذه الفترة الطويلة وحدث قبيلة آل ثاني طريقها إلى هذه المنطقة من الخليج العربي للحفاظ على إيمانها وهويتها، ونجحت في الدفاع عن استقلالها في مواجهة قوى أكبر وأقوى منها. الآن، وعندما يكون في الخلفية الضغوط القاسية التي تعرضت لها قطر من جانب جيرانها الكبار، كان إيمانها الديني، ونفس الطابع الاستقلالي ونفس القدرة على المناورة السياسية المؤثرة هي المكونات اللازمة لنجاح الجيل الجديد من القيادة القطرية في قيادة طريق التغيير الديناميكي في الإمارة، وهي التي رجحت الكفة لصالح إقامة العلاقات مع إسرائيل.

فتح المثلية في الدوحة

في نهاية الاحتفال بتوقيع الاتفاق لفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل وقطر، كان كل من شارك في هذا العمل يتسرع أنه لا بد من العمل على تنفيذ هذه

الاتفاقات على أرض الواقع بأقصى سرعة ممكنة. وكان هذا يعني فتح مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في قطر خلال بضع أسابيع. وكان ذلك في الأساس لأنه على خلفية المصاعب الكثيرة التي عانت منها عملية السلام مع الفلسطينيين في تلك الفترة، واندلاع العنف الذي هدد بعرقلة كل فرص لتعايش، كان الاتفاق بين إسرائيل وقطر بريق ضوء مهم، سلط الضوء على أنه ما زالت هناك إمكانية قائمة لإقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وبعض الدول العربية في الشرق الأوسط.

وهناك مثل صيني معروف يقول: «مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». فإلى جانب الانشغال بالارتباطات الكبيرة لهذه الأمور، كان ينبغي البدء في التفكير بالأبعاد العملية لإقامة مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الدوحة. وكان السعي لافتتاح الممثلة خلال الأسابيع القليلة يستلزم أولاً إحضار الممثلين المحتملين الذين سيتولون أمور هذه الممثلة ويبدأون في خلق البنية اللازمة لإقامتها.

وبعد خروجنا من قصر الأمير انطلقنا في قافلة من السيارات ضمن موكب رئيس الوزراء، في الحي الرئيسي الملاصق للكورنيش الواسع الذي أقيم بطول القوس المنحني لخليج الدوحة. هذا الكورنيش هو الأجل من نوعه في الخليج، فهو مزروع بنباتات الزينة وأشجار النخيل ومقاعد للجلوس. ومن مؤخرة السيارة توجه إلى أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي وطرح علي، دون أن أعرف هل كان يضحك أو يتحدث بجد، عن فكرة إنني ربما أبقى كرئيس للمثلية الإسرائيلية في قطر. وحتى تلك اللحظة لم أكن قد فكرت في احتمال كذلك، ولكن الآن، وبعد الاستقبال الحار الذي حظينا به في قطر واللقاءات المفتوحة والودية مع الأمير ووزير خارجيته، استقرت الفكرة في رأسي لأول مرة. فمن جانب فكرت في أن قطر

حقا هي دولة صغيرة في قلب العالم العربي، لم يكن لها أية علاقات رسمية مع إسرائيل حتى ذلك الوقت، وهي محاطة بدول لا تخطط لفعل ذلك في المستقبل القريب المائل للعين. وأن أنتقل لأسكن في مكان كهذا، يبدو ذلك كتحدٍ ليس بسيطاً، خاصة عندما يكون لديك أسرة وأطفال صغار - ابتنتنا «نيطع» كان عمرها خمس سنوات آنذاك، وابتنتنا «تومار» كان عمره ثلاث سنوات (وابتنتنا الثالث «يوفال» ولد خلال فترة خدمتنا في اندوحة). ومن جانب آخر، كان ماثلاً أمامي إمكانية أن أكون ضالعا ومشاركاً في تنمية علاقات مهمة مع إمارة عربية في الخليج، موجودة في مرحلة تغيير، وكان ذلك في حد ذاته تحدياً مغرياً. ويضاف إلى ذلك طبعاً تجربتي الشخصية والخاصة المرتبطة بالبعثة إلى قطر.

وبينما أنا غارق في الحيرة بين مع وضد، كانت مياه الخليج الزرقاء تتدفق بملء قوتها من خلف نافذة السيارة. وكانت المياه مزروعة باليخوت الحديثة البيضاء الناصعة، وإلى جانبها مئات السفن والمراكب القطرية التقليدية المصنوعة من الخشب والمطلية باللونين الأحمر والذهبي، التي تتعالى مقدماتها وتنخفض مع حركة الأمواج. (هذه المراكب تسمى «داو»). وهي ما زالت تصنع بتقنيات وبطريقة متوارثة من الآباء إلى الأبناء، وتستخدم أساساً في الصيد، والتزهر ونقل البضائع إلى السوق القطري من إيران أو دول أخرى في الخليج). وفي السماء وقف قرص الشمس في طريقه إلى الغروب، وأضفى ألواناً قائمة على فندق «شيراتون الدوحة» الذي يشبه الهرم، والمبني من الرخام الأبيض، الذي تحول بمرور السنين إلى علامة بارزة ومميزة للمدينة. كان هذا المشهد الرهيب يضيء الفكرة الرئيسية بصورة أكثر جاذبية.

وفي ذلك اليوم ودع الوفد الإسرائيلي مضيفيه القطريين وعاد على متن طائرة

رئيس الحكومة في رحلة مباشرة إلى إسرائيل. وكان الشعور السائد في الطائرة هو إن الزيارة إلى الخليج حققت أهدافها، وعلى رأسها بدء الانتقال من العلاقات السرية، التي تجري أساسا خلف الكواليس، إلى العلاقات العلنية مع بعض دول المنطقة، كما تم التعبير عن ذلك بفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسي الرسمية، أولا في عمان، والآن في قطر. وكان هناك أمل بأن يساعد ذلك على تحسين الأجواء بين إسرائيل والعالم العربي، وفي القلب من ذلك استئناف الجهود المبذولة لدفع التعاون الإقليمي، وربما يساهم في دفع عملية السلام.

ولكن، كعادة الشرق الأوسط، تتابعت الأحداث واحدا تلو الآخر، والتفاؤل الذي أحضرناه معنا عند عودتنا من الخليج أخلى مكانه بسرعة للسحب التي عادت لتتكرر فوق سماء لبنان. فقد جاءت عملية «عناقيد الغضب»، ردا على هجمات حزب الله في جنوب لبنان، لتذكرنا انه إلى جانب العناصر المعتدلة في العالم العربي، الحريصة على استمرار الجهود السياسية ومستعدين لإجراء حوار مباشر مع إسرائيل من أجل ذلك، هناك أيضا عناصر متطرفة تتمسك بالإرهاب والعنف كوسائل لإفساد أي تقدم. علاوة على ذلك، في أعقاب أحداث كفر قانا - عندما تسبب خطأ تراجيدي في مقتل عشرات المدنيين في جنوب لبنان خلال غارة لجيش الدفاع الإسرائيلي - ثبت مجددا أن الخطر الناتج من الانجرار خلف تناقضات هذه العناصر المتطرفة، التي تسعى إلى فرض أجندتها على المنطقة وتحاول اجتذاب الراي العام في العالم العربي إلى جانبها لتقليل مساحة المناورة المتاحة أمام العناصر البرجماتية. وتم التعبير عن ذلك عندما في أعقاب الخروج إلى عملية «عناقيد الغضب»، قبل أسابيع قليلة من إجراء الانتخابات في إسرائيل، وبعد تراجيديا كفر قانا، بدأت موجة من النقد الموجه لإسرائيل في العالم العربي، بما في ذلك دول الخليج العربي. ومن ذلك

على سبيل المثال أصدر مجلس تعاون دول الخليج العربي بياناً شجب وإدانة للعملية الإسرائيلية، وصدرت بيانات مشاهة مستقلة عن دول أعضاء في المجلس، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ومن أجل تجسيد آثار الأعمال المدمرة لحزب الله بصورة واضحة تماماً على أول تقدم تحقق عبر المسارات الدبلوماسية مع دول الخليج، صدرت بيانات وزارتي الخارجية في قطر وسلطنة عمان لتربط بشكل مباشر بين الأحداث في لبنان والخطوات التي اتخذتها الدولتان في علاقاتهما مع إسرائيل. وقال مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية القطرية لوكالة أنباء الخليج: إن «الهجمات الإسرائيلية تمثل اعتداء على سيادة لبنان وتشكل خطراً على أمن واستقرار وقد تؤدي إلى عرقلة عملية السلام»، وذهب وزير الدول العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن «العلاقات بين سلطنة عمان وإسرائيل مرتبطة باستمرار عملية السلام».

وأثارت هذه التصريحات لفترة قصيرة مخاوف كبيرة بشأن القدرة على استمرار وتقديم تنفيذ الاتفاقات المبرمة لفتح مكاتب التمثيل الدبلوماسية في سلطنة عمان وقطر، ولكن لحسن الحظ، خلال أسابيع قليلة تغيرت الأمور ثانية. فقد أثبت واقع الشرق الأوسط مرة أخرى أنه مهياً وجاهز للتحرك في كلا الاتجاهين. فقد توصلت إسرائيل ولبنان إلى ما يعرف بـ«تفاهم عناقيد الغضب»، والذي ترتب عليه تهدئة الأوضاع على الحدود الشمالية لإسرائيل، وبعدها أجرت إسرائيل عدة عمليات كي تشرح للعالم دوافعها وراء عملياتها في جنوب لبنان، من خلال التركيز على هذه الدول العربية التي أقامت معها علاقات رسمية.

بدأت السحب في التفرق، واتضح لنا أن القطريين يعتزمون الوفاء بالتزاماتهم

لدفع العلاقات مع إسرائيل وأنهم مهتمين باستمرار المسيرة المخصصة لمنح هذه العلاقات صبغة علنية. وفي خطابه في اللقاء السنوي للجنة اليهودية الأمريكية في واشنطن، في ١٠ مايو ١٩٩٦، أكد وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، أنه ينبغي النظر إلى الأحداث في لبنان كدليل على حقيقة أنه ينبغي حل الخلاف في الرأي عن طريق الحوار وليس عن طريق العنف، وأضاف أن «قطر قررت ألا تقيم بعد الآن علاقات مع إسرائيل من تحت الطاولة».

وتجسدت الجدية التي وقفت خلف كلمات وزير الخارجية القطري عن طريق نشرها في وسائل الإعلام القطرية، حتى أنه ضرب أمثلة عديدة على نشاط بلاده العلني لدفع هذه العلاقات، مثل مشاركة قطر في المحادثات متعددة الأطراف في عملية السلام (وعن طريق استضافة الدوحة للقاء تم في إطار هذه المسيرة حول موضوع «مراقبة التسليح والأمن الإقليمي»)، واستضافتهم الرسمية لشخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى في قطر. كما سرد وزير الخارجية القطري تفاصيل سلسلة من الخطوات التي اتخذتها قطر على صعيد العلاقات مع إسرائيل، بما في ذلك طبعا توقيع اتفاق لفتح مكاتب للتمثيل الدبلوماسي، ومد خطوط تليفونات مباشرة بين البلدين. وشدد على أن هذه الخطوات تشير إلى رغبة قطر في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وأشار أيضا إلى أنها تشكل نموذجا للعلاقات التي يمكن إقامتها في المستقبل وتبين للإسرائيليين ما الذي يمكن أن يحصلوا عليه في مقابل إعادة الأراضي العربية والتوقيع على اتفاقيات سلام مع جيرانهم».

هذه الكلمات الواضحة التي قالها وزير خارجية قطر، والتي أكدت على دعم بلاده الكامل لمسيرة السلام ووجود علاقات علنية مع إسرائيل، أثبتت أيضا لكل من كان يشكك في تعهد قطر بأنها متمسكة ومستعدة لإمكانية افتتاح مكتب لتمثيل

المصالح الإسرائيلية في الدوحة. وركز ذلك الانتباه الخاص إلى ضرورة الإسراع في ترتيب الاستعدادات الفعلية لافتتاح الممثلية فعلا في الدوحة في أقرب وقت ممكن. وكان ذلك بصفة خاصة على خلفية أن الأيام القريبة القادمة ستشهد إجراء الانتخابات في إسرائيل، والتي يتنافس فيها شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو على رئاسة الحكومة.

وعشية الانتخابات كان الميل الطبيعي أحيانا يصب باتجاه تأجيل الحسم في الأمور غير العاجلة. ولكن كان هناك يجري الحديث عن حالة خاصة تقتضي التعامل الفوري معها. وبعد كل الجهود التي تم استثمارها طوال هذه الفترة الطويلة من أجل التوصل إلى اتفاق مع قطر، كان من المنوع الانتظار لما بعد الانتخابات واتضح الصورة السياسية في إسرائيل. وبناء على ذلك، وقبل أيام قليلة فقط من إجراء الانتخابات، تم تكليفي من جانب العناصر المسؤولة في وزارة الخارجية بالسفر إلى قطر فوراً من أجل افتتاح المثلية الإسرائيلية ورئاستها بصفة مؤقتة. وقبل خروجي إلى الطريق، أولاً في رحلة سفر تحدثت عنه سابقاً، في سيارة عبر جسر اللنبي، ثم في رحلة جوية مباشرة من العاصمة الأردنية عمان، لافتتاح المكتب لأول مرة في قطر، أكدوا لي أنه فور انتهاء الانتخابات سوف يتم تعيين ممثل دائم يتولى رئاسة المكتب.

